

Distr.: General
10 January 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

شغلت الهند منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠١١. وقد أعد تقييم
لعمل المجلس بإشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ه. س. بوري



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الهند (آب/أغسطس ٢٠١١)

مقدمة

خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١١، عقد مجلس الأمن برئاسة الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ه. س. بوري، ١٧ جلسة مشاورات غير رسمية بكامل هيئته و ٩ جلسات رسمية عقدت إحداها كجلسة خاصة. واعتمد المجلس إضافة إلى ذلك قرارا واحدا وبيانين رئاسيين وأصدر ثمانية بيانات إلى الصحافة.

أفريقيا

السودان

في ٣ آب/أغسطس، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة يعرب فيه عن الحزن لانفجار لغم أرضي في أبيي في ٢ آب/أغسطس أودى بحياة أربعة من حفظة السلام الإثيوبيين تابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وأدى إلى إصابة سبعة أفراد آخرين.

وفي ٨ آب/أغسطس، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة يدين فيه أشد الإدانة الهجوم الذي نفذ في ٥ آب/أغسطس ضد حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأدى إلى مقتل جندي من سيراليون وإصابة آخر بجراح بليغة. وأشار المجلس في البيان أن العملية المختلطة تعمل مع قوات الشرطة السودانية من أجل العثور على منفذي الهجوم، وشجع حكومة السودان على كفالة إحالتهم بسرعة إلى القضاء، وأكد أنه يجب وضع حد لإفلات منفذي الهجمات على حفظة السلام من العقاب.

وفي ٨ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في كل من السودان وجنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري آموس، إحاطات إلى المجلس بشأن (أ) نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي؛ (ب) نشر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ (ج) الحالة في أبيي وجنوب كردفان. وقال إن عملية نشر قوات حفظ السلام تسير سيرا جيدا، ولكنها تطرح قضايا تتعلق بوصول وكالات المساعدة الإنسانية إلى جنوب كردفان والقاعدة اللوجستية الموجودة في الأبيض التي ترغب حكومة السودان في تفكيكها. وأشار أيضا إلى وقوع حالات تأخير في الحصول على الإذن بإجراء رحلات جوية من أجل إجلاء حفظة السلام المصابين من أبيي وعلى تأشيرات سفر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ودعا

أعضاء المجلس حكومة السودان إلى إبداء قدر أكبر من التعاون. وانتقد بعض الأعضاء حكومة السودان لعدم إتاحة وصول وكالات المساعدة الإنسانية، بينما دعا أعضاء آخرون إلى العمل مع السودان من أجل معالجة شواغله غداة استقلال جنوب السودان.

وفي ١٩ آب/أغسطس، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند مولي، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نفانتيم بيلاي، إلى المجلس خلال جلسة المشاورات التي عقدها إحاطتين عن الحالة في جنوب كردفان. وذكر الأمين العام المساعد أن الأمم المتحدة سوف تنقيد بالموعد النهائي المحدد في ٣١ آب/أغسطس لسحب كافة الهيئات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، بينما سيظل بعض الموظفين في البعثة إلى حين تصفية جميع المواقع. وأضاف أن حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان - الشمال ما فتئا يحثان معا على تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان بسرعة. وأفادت المفوضة السامية عن وقوع عدد من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما أفيد عنه من وقوع عمليات قتل خارج نطاق القضاء واعتقالات تعسفية على النحو الموثق في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأيد بعض أعضاء المجلس توصية المفوضة السامية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في هذه الادعاءات، وأعربوا عن الشك في أن تكون للآلية الوطنية في السودان مصداقية الاضطلاع بتحقيق في هذا الشأن. ودعوا إلى وقف عمليات القصف الجوي. وأشار بعض الأعضاء الآخرين إلى مبادرة حكومة السودان بالتحقيق في الادعاءات من خلال آليتها الوطنية ودعوا إلى تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات بإشراف فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق، ثابو امبيكي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، هايلى مينكيربوس.

ليبيا

في ٩ آب/أغسطس، أثار أحد أعضاء المجلس مسألة الحالة في ليبيا تحت بند "مسائل أخرى". وأعرب بعض الأعضاء عن القلق لإلحاق عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي الأضرار بالبنى التحتية المدنية. ودافع أعضاء آخرون عن عمليات الحلف لما تتيحه من حماية للمدنيين. وأعرب بعض الأعضاء عن دعم خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاع الليبي بينما نوه بها أعضاء آخرون، ودعوا إلى التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، عبد الإله الخطيب.

وفي ١٩ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بشأن ليبيا قدم خلالها المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونائب مدير

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، فيليب لازاريني، إحاطات إلى المجلس. وقال المبعوث الخاص إن الأطراف الليبية لم تتمكن حتى الآن من ردم الهوة الفاصلة بين عملية الانتقال السياسي ووقف إطلاق النار. وذكرت المفوضة السامية أن لجنة تحقيق مستقلة تجري تحقيقات بزاهة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. ويتوقع أن تقدم اللجنة المستقلة تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. وأعرب نائب المدير عن القلق للحالة الإنسانية في ليبيا خاصة فيما يتعلق بالنقص في الأغذية والدواء والوقود. ودعا بعض أعضاء المجلس معمر القذافي إلى التنحي عن الحكم قبل وقف إطلاق النار، بينما رأى آخرون أن وقف إطلاق النار ينبغي أن ينفذ دون شروط مسبقة وأن تنفذ بموازاته عملية سياسية شاملة.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، عرض وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، على المجلس مستجدات الحالة في ليبيا في إطار إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية. وقال إن التطورات التي تشهدها ليبيا تطورات تاريخية وإن الأمين العام منحط بالكامل في العمل مع جميع الجهات المعنية للتخطيط لمساعدة الأمم المتحدة التي يمكن أن يطلبها المجلس الوطني الانتقالي لأجل إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع. وأعرب أعضاء المجلس عن الارتياح لنهاية النزاع الوشيكة وقالوا إن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في إعادة تعمير ليبيا بعد انتهاء النزاع. ورأوا أن العملية الانتقالية والإصلاح السياسي يجب أن يتما بقيادة ليبية. ودعا بعض الأعضاء أيضا إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة حتى لا يؤدي انتشار الأسلحة إلى عدم الاستقرار داخل ليبيا وخارجها.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في ليبيا. وذكر الأمين العام أن مواجهة الأمم المتحدة لتحدي ما بعد انتهاء النزاع في ليبيا يجب أن تكون استباقية وفعلية مع مراعاة الاحتياجات والرغبات المعقدة للشعب الليبي. وأضاف أنه مع تضائل أعمال القتال وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، فإن أهم عمل ستقوم به الأمم المتحدة يتمثل في كفالة التكامل بين الجهود على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والوطني واستجابة تلك الجهود لرغبات الشعب الليبي. وأشار الأمين العام أيضا إلى تزايد التقارير في الآونة الأخيرة التي تفيد عن إجراء إعدامات خارج نطاق القضاء وعن ارتكاب أعمال التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي تقارير ستبحث فيها لجنة التحقيق الدولية.

وعلى إثر الإحاطة، عقد المجلس مشاورات قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، إيان مارتن، معلومات عن المحادثات التي أجراها مع سلطات المجلس الوطني الانتقالي، وذكر أنه بمجرد الانتهاء من تحديد الاحتياجات، سيطلب الأمين العام إلى المجلس الإذن ببعثة

للأمم المتحدة في ليبيا. وذكر أعضاء المجلس أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي على صعيد الاستجابة الدولية لاحتياجات ليبيا بعد انتهاء النزاع.

الصومال

في ١٠ آب/أغسطس، قدم الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أوغستين ماهيغا، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، كاترين براغ، إحاطة إلى المجلس. وأعقبت الإحاطة العامة مشاورات بين أعضاء المجلس. وذكر الممثل الخاص للأمين العام أن الحالة الإنسانية متردية في الصومال بسبب المجاعة، مما يؤدي إلى حالات وفاة وتشريد على نطاق واسع. وأضاف أن الأمم المتحدة تبذل جهودا حثيثة من أجل معالجة الوضع الذي تفاقم نتيجة التحديات الأمنية. وحث المجتمع الدولي على الاستجابة للمناشدة الإنسانية. وقدم أيضا إحاطة إلى المجلس عن خريطة الطريق الخاصة بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية وقال إن تلك المؤسسات ستسأل عن عدم إنجاز المهام الانتقالية وفقا للجدول الزمني المحددة. وقال إن انسحاب حركة الشباب من مقديشو تسبب في وقوع فراغ تسعى إلى ملئه قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الرغم من الافتقار للموارد من الأفراد والمعدات. ووافق الأمين العام المساعد بتفاصيل عن الأزمة الإنسانية. ودعا أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها إلى تعزيز المساعي الرامية إلى مواجهة الأزمة الإنسانية وإلى كفاءة تنفيذ المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخريطة الطريق. ودعا بعض الأعضاء أيضا إلى أن تبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية جهودا لمكافحة القرصنة.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أصدر أعضاء المجلس بيانا إلى الصحافة أعربوا فيه عن دعمهم القوي لعمل الممثل الخاص للأمين العام للصومال في سبيل تيسير عقد الاجتماع التشاوري المقرر عقده في الصومال في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر والذي سيتم فيه الاتفاق على خريطة طريق للمهام الرئيسية والأولويات التي ستجيز على مدى الاثني عشر شهرا الموالية وعلى جداول زمنية ونقاط مرجعية واضحة تنقيد بها المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وأشاروا إلى أن دعم تلك المؤسسات في المستقبل سيتوقف على إتمام المهام المحددة في خريطة الطريق. وأنشأوا على ما تبذله بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من مساع وأكادوا أهمية توفير الموارد للبعثة على نحو يمكن التنبؤ به وبشكل موثوق وفي الوقت المناسب. وكرروا الإعراب أيضا عن قلقهم البالغ إزاء مشاكل الإرهاب والقرصنة وأخذ الرهائن والحالة الإنسانية العسيرة. وفي هذا السياق، أكدوا ضرورة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على وجه السرعة، لما في ذلك من قبل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، حسب الاقتضاء. وحثوا الدول الأعضاء على التبرع لنداء الأمم المتحدة الموحد لأجل الصومال،

وحثوا جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال على كفالة وصول المساعدة الإنسانية في موعدها على نحو كامل وسليم ودون عوائق.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، أثار أحد أعضاء المجلس مسألة تتعلق برسالة موجهة من رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية إلى رئيس مجلس الأمن انتقد فيها عمل منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، مات برايدن. وقال العضو إن أفرقة الرصد وأفرقة الخبراء يتعين عليها التقيد بدقة في عملها بأحكام قرارات المجلس ذات الصلة. وأعرب بعض الأعضاء عن دعمهم لعمل فريق الرصد وقالوا إنه يلزم الحفاظ على استقلالية الخبراء. وقال رئيس مجلس الأمن إن لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا ناقشت توصيات فريق الرصد وحددت من بينها التوصيات التي تستلزم اتخاذ إجراءات. وأضاف أن ذلك يتيح لأعضاء اللجنة إطارا هيكليا لتقييم تقارير فريق الرصد.

منطقة وسط أفريقيا

في ١٨ آب/أغسطس، قدم الممثل الخاص للأمين العام وسط أفريقيا، أبو موسى، إحاطة إلى مجلس الأمن عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا. ودعا الممثل الخاص المجلس إلى تقديم الدعم المتواصل للمكتب فيما يبذله من جهود من أجل كبح التهديدات التي تحدق بالأمن في المنطقة، مثل جيش الرب للمقاومة والقرصنة في خليج غينيا والاتجار بالأسلحة الصغيرة وآثار عودة الكثير من المهاجرين الاقتصاديين من المناطق التي تشهد أزمات (مثلا ليبيا) المحتمل أن ينشأ عنها عدم الاستقرار. وأضاف أنه يجد ما يشجعه في التصميم المتجدد لبلدان المنطقة دون الإقليمية على العمل معا للتصدي لتلك التهديدات.

وخلال المشاورات التي أجريت عقب الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا، وحثوا الممثل الخاص على التعاون مع بلدان المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل الاضطلاع بولاية المكتب.

وفي ١٨ آب/أغسطس أيضا، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة شجع فيه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا على إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وعلى القيام على نحو تكميلي بتعبئة المبادرات المختلفة للأمم المتحدة من أجل مساعدة دول وسط أفريقيا على مواجهة التحديات الإقليمية المتصلة بحفظ السلام والاستقرار، ولا سيما آثار تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الناشئة عنها عدم الاستقرار، والأمن على الحدود والأمن البحري، ووجود جيش الرب للمقاومة. وطلب

أعضاء المجلس أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا النظر في سبل الإسهام في مساعدة دول المنطقة في إصلاح القطاع الأمني، والنهوض بحقوق الإنسان، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، وتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. واعترف أعضاء المجلس بأن المكتب في حاجة إلى الدعم من أجل تحقيق الأهداف المحددة في ولايته، وأعربوا عن تطلعهم لتلقي أول تقرير عن أنشطة المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/704).

الهجوم الإرهابي في نيجيريا

في ٢٦ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة أدان فيه أشد الإدانة التفجير الذي تعرض له مبنى الأمم المتحدة في أبوجا. وعبر أعضاء المجلس أيضا عن أسفهم وعن تعازيهم لضحايا هذه الجريمة الشنيعة ولأسرهم ولشعب وحكومة نيجيريا وللأمميين العام ولموظفي الأمم المتحدة.

الشرق الأوسط

إسرائيل - فلسطين

خلال المشاورات التي أجريت في ١٩ آب/أغسطس، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فيرنانديز - تارانكو، إحاطة إلى المجلس عن الوضع السائد على إثر تنفيذ سلسلة هجمات إرهابية في جنوب إسرائيل. ونظر أعضاء المجلس في مشروع بيان إلى الصحافة بشأن الحادث، ولكنهم لم يعتمدوه.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبعد الإحاطة، نظر أعضاء المجلس في المسألة خلال المشاورات التي أجراها. وتحدث وكيل الأمين العام خلال إحاطته عن الهجمات الإرهابية التي نفذت في الآونة الأخيرة وتساعد أعمال العنف في الشرق الأوسط، وحالة عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، والحالة في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية. وقال إن الاختلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين تظل عميقة، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي من تمهيد سبيل يتسم بالمشروعية والتوازن من أجل المضي قدما لمساعدة الطرفين على استئناف مفاوضات بناءة تتيح تحقيق حل الدولتين. وذكر أنه في تلك الأثناء، يجب تعزيز وتوطيد إنجازات السلطة الفلسطينية في مجال بناء الدولة وتحسين الوضع الأمني والاقتصادي، من خلال إحراز التقدم السياسي وتقديم المساعدة الاقتصادية على حد سواء. وأوضح أن السلطة الفلسطينية تعاني من أزمة مالية شديدة وهي في حاجة إلى تعهدات

إضافية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار من أجل الوفاء بالتزاماتها. وأهاب وكيل الأمين العام بالجهات المانحة تقديم الدعم في الوقت المناسب وبسخاء.

وفي الوقت نفسه، قال إن إسرائيل أعلنت عن مجموعة أعمال لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، إذ تقرر بناء حوالي ٢٠٠ ٥ وحدة في القدس الشرقية وتمت الموافقة على بناء ٢٧٧ وحدة في مستوطنة آرييل، ويشكل هذا الرقم الأخير أكبر عدد من الوحدات وافقت الحكومة الحالية على إضافتها في مستوطنة واحدة خارج القدس الشرقية. وقال متحدثاً عن غزة، إن ظروف عيش السكان فيها تظل أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وأضاف أنه رغم تزايد الواردات على غزة بنسبة ١٢ في المائة منذ تقديم إحاطته الأخيرة، فإن ثمة حاجة إلى تخفيف شامل لإغلاق قطاع غزة، إلى جانب تحسين كبير في الحالة الأمنية.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان، أفاد وكيل الأمين العام عن وقوع عدة حوادث أمنية تدعو إلى القلق، منها استهداف قافلة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٦ تموز/يوليه خارج مدينة صيدا، مما أسفر عن إصابة خمسة من قوات حفظ السلام. وقال إن الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني لا تزال متواصلة بشكل يكاد يكون يوميا، مع ارتفاع عددها. وإضافة إلى ذلك، وقع انفجاران في بيروت في ٢٩ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس. وفي ١٣ آب/أغسطس، أطلق النار في اتجاه مبنى في ملكية عضو في البرلمان. واندلعت اشتباكات عنيفة أيضا بين فصائل مسلحة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين عين الحلوة، ولحقت أضرار مادية نتيجة لذلك بمدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

الجمهورية العربية السورية

في ١ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات قدم خلالها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إحاطة عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. فذكر أن ما يزيد عن ١٦٠٠ شخص، منهم أفراد من قوات الأمن، لقوا مصرعهم في هذا البلد وأن الحالة تزيد تدهورا منذ آذار/مارس، تاريخ بداية الاحتجاجات. ودعا أعضاء المجلس في بياناتهم السلطات السورية إلى ضبط النفس ونبذ العنف وتنفيذ إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب السوري. وبينما ساند بعض الأعضاء اتخاذ المجلس إجراءات لدعوة الحكومة إلى وضع حد للقمع والعنف، قال آخرون إن المجلس ينبغي أن يتوخى جانب الحذر حتى لا يزيد من تفاقم الوضع في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات ناقش خلالها فحوى وثيقة ختامية عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وعلى إثر مشاورات إضافية أجريت في

٣ آب/أغسطس، اعتمد المجلس في أول جلسة عامة له تعقد منذ بداية الشهر بياناً رئاسياً (S/PRST/2011/16) أعرب فيه في جملة أمور عن قلقه البالغ لتدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية، وأدان انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية على نطاق واسع واستخدامها القوة في حق المدنيين. ودعا أيضاً إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف وحث جميع الأطراف على أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس وأن تحجم عن أعمال الانتقام، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد مؤسسات الدولة. وشدد المجلس في البيان على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية إنما يكون من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلع على آخر مستجدات الوضع في سوريا في غضون ٧ أيام.

وفي ١٠ آب/أغسطس، أطلع الأمين العام المساعد للشؤون السياسية مجلس الأمن عن مستجدات الوضع في الجمهورية العربية السورية وفقاً للبيان الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس. وقال إن الأمين العام أجرى مكالمة هاتفية مع الرئيس بشار الأسد في ٦ آب/أغسطس حثه خلالها على وضع حد للعنف وإتاحة وصول وكالات المساعدة الإنسانية. وقال الأمين العام المساعد إن أعمال العنف تتواصل وإن الأمم المتحدة ليست في وضع يتيح لها التحقق من ادعاءات حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة نظراً لتعذر إمكانية وصولها إلى عين المكان. وبينما طلب بعض الأعضاء إلى المجلس الاستعداد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، ارتأى آخرون أنه ينبغي أن يتاح للسلطات السورية الوقت لتنفيذ الإصلاحات التي أعلن عنها.

وفي ١٨ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خلال مشاورات المجلس إحاطات إليه عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وصرحوا بأن ما يقرب من ١٩٠٠ شخص لقوا مصرعهم خلال الأشهر الخمسة الأخيرة منذ بدء الاحتجاجات التي كانت سلمية في معظمها في منتصف آذار/مارس ٢٠١١. وأضافوا أن بعض العناصر المسلحة تلجأ إلى ارتكاب أعمال عنف ضد قوات الأمن، إلا أن المتظاهرين يغلب عليهم الطابع السلمي. وارتكبت قوات الأمن السورية عدداً من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن ترقى بعض هذه الانتهاكات لمرتبة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وساءت أيضاً الحالة الإنسانية بسبب العمليات العسكرية المتواصلة. ووافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على إيفاء بعثة إنسانية للأمم المتحدة إلى البلد ستبدأ زيارتها اعتباراً من ٢٠ آب/أغسطس. وقال بعض أعضاء المجلس إن الرئيس الأسد ينبغي أن يتنحى عن السلطة وإن المجلس ينبغي أن ينظر في اتخاذ إجراءات أخرى ضد

السلطات السورية. وأثنى الأعضاء الآخرون على السلطات السورية لإبدائها إرادة العمل مع المجتمع الدولي، وقالوا إنه ينبغي إتاحة الوقت لتلك السلطات لأجل تنفيذ الإصلاحات التي باشرتها. وأضافوا أنه ينبغي ألا تتخذ أي إجراءات أخرى يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، وفي إطار إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إن موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يجرون بعثة تقييم في الجمهورية العربية السورية، وأشار إلى بيان الأمين العام الذي أفاد بأن الرئيس الأسد لم يضع حدا لاستعمال العنف ضد المدنيين على الرغم من تعهده بذلك. وباسم أربعة أعضاء آخرين، اقترح أحد الأعضاء مشروع قرار بشأن الجمهورية العربية السورية.

وقال وكيل الأمين العام خلال إحاطته المقدمة في ٢٥ آب/أغسطس عن الحالة في الشرق الأوسط إن قوات الأمن الوطني تواصل استعمال القوة المفرطة والمهلكة ضد المحتجين في الجمهورية العربية السورية. وأضاف أن عدم كبح جماح قوات الأمن يقوض مصداقية تدابير الإصلاح التي أعلن عنها الرئيس الأسد. وردا على الأحداث التي تشهدها الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك التقرير الذي تلقتة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رحب وكيل الأمين العام بقرار مجلس حقوق الإنسان المتخذ مؤخرا بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في هذا الشأن. وأعرب عن أمله في أن تبدي السلطات السورية تعاونا كاملا مع اللجنة. وفضلا عن ذلك، أوفد فريق للأمم المتحدة من أجل تقييم الحالة الإنسانية إجمالا في البلد.

ودعا بعض أعضاء المجلس في بيانهم إلى أن يتخذ المجلس إجراءات أخرى بشأن الجمهورية العربية السورية، بينما رحب آخرون بالإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن القلق لتواصل الجمود في المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية. وقال عدة أعضاء إن الحالة يمكن أن تتدهور نظرا لتوقع قيام الفلسطينيين بالاتصال بالأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن الجمهورية العربية السورية. وعرض أحد الأعضاء مشروع قرار جديدا بشأن الجمهورية العربية السورية حظي بدعم بعض الأعضاء دون آخرين.

لبنان

في ١٦ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، أجرى المجلس مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس شدد خلالها على أن مسؤولية كفالة حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقع في المقام الأول على عاتق حكومة لبنان. وقال أعضاء المجلس إن القوة، وإن حالت دون وقوع انتهاكات واسعة النطاق لوقف إطلاق النار على امتداد الخط الأزرق، فوقع بعض الحوادث كان مدعاة للقلق. وأعربوا عن الاستياء من الهجمات التي تعرض لها حفظة السلام، وأهابوا بالسلطات اللبنانية إحالة المسؤولين عنها إلى القضاء. وحثوا أيضا إسرائيل على الانسحاب من شمال بلدة الغجر واحترام سيادة لبنان. وتم التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، بما في ذلك ضرورة نزع سلاح الجماعات المسلحة التي لا تخضع لسيطرة حكومة لبنان. وأيد جميع الأعضاء تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة واحدة.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٠٤ (٢٠١١) الذي قرر بموجبه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ورحب ممثل إسرائيل باعتماد القرار وأكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق منه بترع سلاح وتفكيك حزب الله وغيره من المليشيات. وأكد ممثل لبنان مجددا التزام حكومته بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وشكر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والبلدان المساهمة بقوات، وانتقد استعمال إسرائيل للقوة بشكل غير متناسب ضد المتظاهرين غير المسلحين واستمرار انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني وسيادة البلد، ودعا إلى وقفها على الفور.

العراق

في ١٨ آب/أغسطس، أصدر أعضاء مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة أدانوا فيه أشد الإدانة سلسلة الهجمات الإرهابية التي نفذت في العراق في ١٥ آب/أغسطس. وشددوا على ضرورة إحالة من ارتكب تلك الأعمال الشنيعة ونظمها ومولها ورعاها إلى القضاء، وكرروا التأكيد على أنه لا يمكن أن يؤدي أي عمل إرهابي إلى التراجع عن سبيل السلام والديمقراطية والتعمير في العراق.

آسيا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٣ آب/أغسطس، قدم نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) إلى المجلس تقريره المقدم كل ٩٠ يوماً إلى المجلس عن عمل اللجنة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للتنفيذ الكامل للقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وعبروا عن تأييدهم اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. ولم يحصل توافق للآراء بشأن نشر التقرير النهائي لفريق الخبراء.

أوروبا

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٣٠ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو قال خلالها نائب رئيس البعثة، فريد ظريف، إن الاضطرابات التي وقعت مؤخراً في شمال كوسوفو يجب أن تعتبر بمثابة جرس إنذار للجميع وأنه لا يمكن المضي في تأجيل إعادة بناء الثقة والنهوض بالتعاون والتفاهم بين الطوائف. وأضاف أنه يجب على كلا الطرفين الامتناع عن القيام بأعمال تؤدي إلى تصعيد التوترات، وإظهار الثقة في الحوار بينهما الذي يقوم فيه الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط. وأكد مجدداً وزير الشؤون الخارجية في صربيا، فوك يرميتش، رفض بلاده لإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، وحث المجلس على توجيه رسالة واضحة مفادها أن الإجراءات الانفرادية لا يمكن قبولها. وقال أنور خوجة من كوسوفو إن استقلال كوسوفو حقيقة لا سبيل للتفاوض بشأنها وإن مؤسسات كوسوفو مفتوحة أمام جميع من يسعى إلى إحداث تغيير سياسي عن طريق المؤسسات، بمن فيهم ساسة صرب كوسوفو في شمال كوسوفو.

وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، حث أعضاء المجلس المسؤولين في بريشتينا وبلغراد على مواصلة الحوار فيما بينهم بحسن نية. وقال بعض الأعضاء أن كوسوفو بلد مستقل وله الحق في ممارسة سلطة الدولة في شتى أنحاء أراضيه. وأشار أعضاء آخرون إلى قرار المجلس ١٢٤٤ (٢٠٠٩) بوصفه الأساس القانوني الدولي الملزم لتسوية مسألة كوسوفو، وأعادوا في هذا السياق تأكيد رأيهم بشأن سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ودعا جميع أعضاء المجلس إلى حل مختلف المسائل من خلال مفاوضات مباشرة بين بلغراد وبريشتينا، وإلى تفادي اتخاذ إجراءات انفرادية. وأعرب بعض الأعضاء عن أسفهم لعدم تمكن المجلس من الاتفاق على وثيقة ختامية بشأن كوسوفو.

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ٩ آب/أغسطس، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، جمال بنعمر، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في اليمن الذي زاره في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تموز/يوليه. وقال المستشار الخاص إنه قام بتيسير أول لقاء مباشر وجها لوجه بين الأطراف اليمنية بشأن حل الأزمة التي تواجه البلد. وأضاف أن الأطراف اتفقت من حيث المبدأ على العمل على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وعلى تنفيذ عملية انتقالية سياسية ترمي إلى استعادة الأمن في البلد. وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في اليمن على نبذ العنف وإبداء أقصى درجات ضبط النفس. ودعوا الأطراف اليمنية إلى القيام على وجه السرعة بدفع عجلة عملية انتقالية سياسية شاملة ومنظمة بقيادة يمنية تستجيب لاحتياجات الشعب اليمني وإلى تطلعاته إلى التغيير. ورحبوا أيضا بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من خلال المستشار الخاص ومجلس التعاون الخليجي. وأصدر مجلس الأمن أيضا بيانا إلى الصحافة يبين الآراء التي عبر عنها أعضاؤه.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في نيبال. وذكر أعضاء المجلس أن التقدم المحرز في نيبال مطرد وإن كان بطيئا. وأضافوا أنه من الضروري كفالة استمرار ملكية نيبال لعملية السلام فيه، وأن أي مساعدة مقدمة من قبل المجتمع الدولي ينبغي أن تدعم مساعي حكومة نيبال. وذكر بعض أعضاء المجلس أن لا حاجة إلى تعزيز تدخل الأمم المتحدة في نيبال في ظل الظروف الراهنة.

وفي ٢٣ آب/أغسطس أيضا، قدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن القرصنة في عرض الساحل الغربي لأفريقيا. وقال إن هذا المشكل، وإن كانت تغطية وسائل الإعلام له ناقصة، أخذ في التنامي ويمكن أن يشكل تهديدا شديدا للأمن البحري. وأضاف أن الأمم المتحدة ستوفد بعثة تقييم إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر سيقدم تقرير عنها. وقال أعضاء المجلس إن الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة عاملان هامين في التصدي للقرصنة ولانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات والتطرف. وحث الأعضاء مكثبي الأمم المتحدة لغرب ووسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التعاون مع البلدان المعنية للتصدي للمشكل.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق لتزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر وللتقارير الواردة عن احتجاز الرهائن في خليج غينيا، ولما لهذا النشاط من آثار مضرّة بالأمن والتجارة والأنشطة الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. ودعا

الأعضاء المجتمع الدولي، مع الاعتراف بالدور القيادي الذي تؤديه في هذا الشأن الهيئات والدول في المنطقة، إلى تقديم الدعم إلى البلدان المعنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، في مساعيها الرامية إلى تأمين الملاحة في خليج غينيا. وأحاطوا علما بنية الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم للأمم المتحدة من أجل بحث الحالة واستكشاف الخيارات الممكنة لتقديم دعم الأمم المتحدة. وأكدوا على أنه من الضروري أن يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا، في إطار ولايتهما الحالية، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية ومع جميع البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية.

مسألة مواضيعية

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٦ آب/أغسطس، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووجه الأمين العام كلمة إلى المجلس. وأدى بيانات ممثلو ٤٧ من الدول الأعضاء والمنظمات المعتمدة. والتزم المجلس بتعزيز شراكته مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واعتمد المجلس أيضا بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/17) شدد فيه على الحاجة إلى تحسين الاتصال بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز روح الشراكة والثقة والتعاون والثقة المتبادلة، وضمان انتفاع مجلس الأمن من وجهات نظر أولئك الذين يعملون في الميدان عند اتخاذ قراراته بشأن ولايات حفظ السلام. وفي هذا السياق، طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تجعل اجتماعاتها مع البلدان المساهمة بأفراد أكثر انتظاما بالقيام بحلول اليوم الخامس عشر من كل شهر بتوجيه دعوات المشاركة في المشاورات التي تعقد في الشهر التالي. وفضلا عن ذلك، أعرب المجلس عن عزمه تيسير حصوله على المشورة العسكرية من جهات منها البلدان المساهمة بقوات. وسلم المجلس بفائدة الإحاطات السنوية المقدمة من رؤساء العناصر العسكرية، وقال أيضا إنه يرحب بقيام رؤساء عناصر الشرطة بتقديم إحاطات مماثلة إليه من أجل تحسين فهمه التحديات التشغيلية.

واعترف المجلس بضرورة إتاحة موارد كافية لاضطلاع البعثات بالولايات المسندة إليها، وطلب إلى الأمين العام أن يضمّن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها بشأن عمليات محددة من عمليات حفظ السلام تقييما واقعيا للقدرات المتاحة والتخطيط اللوجستي ولكيفية تأثيرها على تنفيذ العناصر المختلفة للولايات. وأكد المجلس أهمية دور حفظة السلام في تعزيز

العمليات السياسية وفي المساعي المبكرة لبناء السلام، معترفاً بالحاجة إلى دمج الخبرة المستفادة من البعثات في وضع استراتيجيات بناء السلام.

وعلى نحو ما ورد من ترتيب للأولويات في الورقة المفاهيمية المقدمة من الرئاسة، أكد المجلس مجدداً أن احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما في ذلك رضا الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن ولاية أذن بها المجلس، أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام.
